

Distr.  
GENERAL

A/53/772  
S/1998/1222  
24 December 1998



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن  
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثالثة والخمسون  
البنود ٣٩ و ٤٠ و ٦٤ و ٧١ و ٧٤ و ٩١ و ٩٣  
و ١٤٩ و ١٥٥ من جدول الأعمال  
قضية فلسطين  
الحالة في الشرق الأوسط  
صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن  
طريق العنف  
نزع السلاح العام الكامل  
حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط  
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي  
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي  
عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى  
الأمين العام من المندوب الدائم للإمارات العربية المتحدة  
لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق لكم بطيه نسخة من البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس  
التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد في أبو ظبي في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.  
كما يسرنا أن نرفق لكم نسخة من إعلان أبو ظبي الصادر عن الدورة المذكورة.

وأكون ممتنا إذا ما اتخذتم اللازم لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة،  
تحت البنود: ٣٩ و ٤٠ و ٦٤ و ٧١ و ٧٤ و ٩١ و ٩٣ و ١٤٩ و ١٥٥ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد جاسم سمحان النعيمي  
السفير  
المندوب الدائم

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة  
من وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة  
إلى البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى  
الأمم المتحدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع: البيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون

يسرنا أن نرفق لكم بطيه نسخة من البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد في أبو ظبي في الفترة من ١٨-٢٢ شعبان ١٤١٩ هـ الموافق ٩-٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. كما يسرنا أن نرفق لكم نسخة من إعلان أبو ظبي الصادر عن الدورة المذكورة.

برجاء التكرم بالإطلاع وتوثيق الوثيقتين لدى الأمم المتحدة، انطلاقاً من كون دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الرئاسة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

(توقيع) وكيل وزارة الخارجية

## المرفق الثاني

### البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة  
١٨-٢٠ شعبان ١٤١٩ هـ الموافق ٧-٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته التاسعة عشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ شعبان ١٤١٩ هـ الموافق ٧ إلى ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، برئاسة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة	أمير دولة البحرين
صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود	ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
	ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية
صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد	سلطان عمان
صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني	أمير دولة قطر
صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل بن ابراهيم الحجيلان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستعرض المجلس الأعلى تطور مسيرة التعاون المشترك في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، منذ انعقاد دورته الثامنة عشرة، وتدارس التقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري، مؤكدا عزم دول المجلس على المضي في تعزيز ودفع مسيرة مجلس التعاون نحو آفاق أرحب لتحقيق المزيد من الإنجازات تلبية لتطلعات وطموحات مواطني دول المجلس بما يحقق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

وأجرى المجلس الأعلى تقييما شاملا لتطورات الأوضاع السياسية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي.

وثنى المجلس الأعلى عاليا حضور فخامة الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، الجلسة الافتتاحية والكلمة القيمة التي ألقاها واللقاءات التي تمت بين قادة دول المجلس وبين فخامته أثناء انعقاد دورته الحالية في أبو ظبي، مشيدا بالدور الذي قام به فخامته في توثيق العلاقات المتميزة القائمة بين دول المجلس وجمهورية جنوب أفريقيا، وعبر المجلس الأعلى عن اعتزازه بالتقدير الذي عبر عنه فخامته لمجلس التعاون ودوره الإقليمي والدولي، متمنيا لفخامة الرئيس مانديلا السعادة والتوفيق في حياته الخاصة والعامة في السنوات القادمة.

وقدر المجلس الأعلى تقديرا عاليا كلمة فخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الموجهة إلى قادة دول المجلس والتي بثت في الجلسة الافتتاحية وعبر فيها فخامته عن صداقة فرنسا وتقديرها لمجلس التعاون.

وأشاد المجلس الأعلى بمشاركة معالي كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في الجلسة الافتتاحية وثنى عاليا الكلمة التي ألقاها واللقاءات التي تمت بين قادة دول المجلس ومعاليه، معبرا عن دعمه وتأييده لأنشطة الأمم المتحدة، ومقدرا الدور القيادي المنوط بها في العلاقات الدولية بما يخدم قضايا السلم والأمن الدوليين والتطور الاقتصادي والاجتماعي والإنساني لجميع شعوب ودول العالم. وعبر المجلس الأعلى عن اعتزازه بما أبداه معاليه من تقدير واحترام لمجلس التعاون ولأهميته في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

وثنى المجلس الأعلى حضور معالي الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي عز الدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، واللقاءات والمشاورات القيمة التي أجريها مع قادة دول المجلس.

#### • مسيرة التعاون المشترك:

##### عقد لقاء تشاوري نصف سنوي للمجلس الأعلى:

قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري أخوي لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما بين القمتين السابقة واللاحقة.

#### • الشؤون العسكرية:

اعتمد المجلس الأعلى القرارات المرفوعة من أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع في دول المجلس في اجتماعهم السابع عشر الذي عقد في مدينة الرياض والمتعلقة بتطوير قوة درع الجزيرة، ومتابعة تنفيذ شبكة الاتصالات المؤمنة، والتغطية الرادارية والإنذار المبكر، ومجالات التعاون العسكري الأخرى. وعبر المجلس الأعلى عن ارتياحه للخطوات التي أنجزت، مؤكدا أهمية الاستمرار في تنفيذ كافة برامج التعاون العسكري الهادفة إلى تعزيز القدرات الدفاعية الجماعية لدول المجلس.

• الشؤون الأمنية:

اعتمد المجلس الأعلى قرارات الاجتماع السابع عشر لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية المنعقد في دولة الكويت يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وعبر عن ارتياحه للتنسيق والتعاون الذي تحقق في الجوانب المختلفة لمسيرة التعاون الأمني وخاصة ما تعلق منها بتعزيز التصدي الجماعي لظواهر العنف والإرهاب وتطوير برامج التدريب المهني والتعليم الفني في المؤسسات العقابية والإصلاحية.

• الشؤون الاقتصادية:

تدارس المجلس الأعلى وضع السوق البترولية والآثار الناجمة عن انخفاض الأسعار على اقتصادات دول المجلس، وقد أكد المجلس الأعلى حرص دول المجلس على التعاون لاستقرار السوق البترولية وتحسين الأسعار، وأكد ضرورة التزام الدول المنتجة للبترول بتخفيضات الإنتاج التي تعهدت بها في حزيران/يونيه ١٩٩٨ لتحقيق ذلك. ومن هذا المنطلق، وافق المجلس الأعلى على تمديد العمل بتخفيضات الإنتاج التي تعهدت بها دوله حتى نهاية عام ١٩٩٩. كما حث المجلس الأعلى الدول المنتجة الأخرى على اتخاذ خطوات مماثلة لتحقيق الاستقرار في السوق لما فيه مصلحة الدول المنتجة والمستهلكة وسلامة واستقرار الاقتصاد العالمي، مؤكداً أنه، في حالة التزام الدول بما تعهدت به من تخفيضات في الإنتاج، فإن دول المجلس على استعداد للدخول في ترتيبات مناسبة مع الدول الأخرى المصدرة للبترول لإعادة الاستقرار إلى السوق. وكلف المجلس الأعلى لجنة التعاون البترولي بتكثيف الاتصالات لتحقيق هذا الهدف.

واستعداداً لجولة المفاوضات التجارية الجديدة في إطار منظمة التجارة العالمية، التي ستبدأ عام ٢٠٠٠، كلف المجلس الأعلى لجنة التعاون البترولي ولجنة التعاون التجاري في دول المجلس بتدارس أثر وجدوى تضمين النفط ضمن المنتجات الواردة في المبادرات القطاعية التي تلتزم فيها الدول بالإعفاء التام من الرسوم الجمركية في إطار منظمة التجارة العالمية.

واستعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك، وتابع الخطوات التي تم اتخاذها بهدف إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، واعتمد البرنامج الزمني لإقامة هذا الاتحاد وبدء العمل به اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٠١. وكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالانتهاء من الاتفاق على تعريف جمركية موحدة في فترة أقصاها كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ورغبة في تحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكل العمالة بدول المجلس، بما يزيد من معدلات المشاركة الاقتصادية لمواطنيه، اعتمد المجلس الأعلى وثيقة "الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون".

ولمواجهة تحديات التنمية الشاملة ومتطلباتها، ورسم الخطوط العريضة للتعامل مع هذه التحديات خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنمية بدول المجلس

والمسارات الإنمائية والآليات اللازمة لتنفيذها، اعتمد المجلس الأعلى وثيقة "استراتيجية التنمية الشاملة البعيدة المدى لدول مجلس التعاون ٢٠٠٠-٢٠٢٥".

وتعزيزا لمسيرة التنمية الصناعية في دول المجلس، ودعمًا لجهود التعاون الصناعي بينها لتحقيق تنمية صناعية على أسس تكاملية، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي، اعتمد المجلس الأعلى الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس بصيغتها المعدلة.

وسعى لاستكمال توحيد الأنظمة الاقتصادية بدول مجلس التعاون، اعتمد المجلس الأعلى "نظام الحجر الزراعي لدول المجلس" و "نظام الحجر البيطري لدول المجلس" بوصفهما نظامين إلزاميين، وذلك بعد أن تم الاسترشاد بهما خلال السنوات الماضية.

وبهدف الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة وتطوير معاييرها بدول المجلس وتحقيق التنسيق والتكامل بينها في هذا المجال، اعتمد المجلس الأعلى "النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس".

وحماية لصحة الإنسان وسلامة البيئة، اعتمد المجلس الأعلى التوصيات المؤكدة على سرعة إنتاج الجازولين (البنزين) الخالي من الرصاص وتسويقه بدول المجلس في مدة أقصاها عام ٢٠٠٢، وعلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتخفيض نسبة الكبريت في الديزل المنتج من المصافي الوطنية، بحيث يتوافق مع أرقى المستويات العالمية في هذا المجال.

ورحب المجلس الأعلى بإنشاء مكتب براءات الاختراع وبدئه في تنفيذ مهامه، مؤكدا اهتمام دول المجلس بحماية الملكية الفكرية.

وقيم المجلس الأعلى الأوضاع الاقتصادية بدول المجلس، وأكد حرصه على التطوير المستمر للبيئة الاستثمارية فيها، بما يعزز القدرات الإنتاجية لاقتصادات دوله، ويزيد من الفرص الوظيفية المتاحة للمواطنين. وأشاد بما يقوم به القطاع الخاص من مشاركة فعالة في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وفي مجال توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية لمجلس التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، ثمن المجلس الأعلى الجهود المبذولة لتطوير وتعميق الحوار والمفاوضات مع هذه الدول والمجموعات، مؤكدا أهمية بذل المزيد من الجهود لتوسيع دائرة علاقات مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية بما يؤمن المصالح الاقتصادية والاستثمارية المشتركة ويزيل العقبات أمام وصول صادرات دول المجلس إلى هذه المجموعات والأسواق العالمية.

#### الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:

بعد تشكيل المجلس الأعلى للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، عبر عن سروره ببدء عملها وكلفتها بدراسة توظيف وتشغيل الأيدي العاملة المواطنة وتسهيل تنقلها بين دوله، وذلك لزيادة فرص العمل للمواطنين بين أبناء دول المجلس.

#### شؤون الإنسان والبيئة:

وقرر المجلس الأعلى أن يقوم وزراء التربية والتعليم والمعارف في دول المجلس بإعداد دراسة شاملة تهدف إلى تطوير المناهج لتقوية التواصل بينها وبما يخدم احتياجات الدول الأعضاء ويعزز مسيرة المجلس ويحقق أهدافه.

#### الشؤون الإعلامية:

اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع التاسع لوزراء الإعلام الذي عقد خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ووافق على التوصيات المرفوعة لدعم وتنشيط العمل الإعلامي بين الأجهزة الإعلامية في دول المجلس، وقرر أن تواصل هذه الأجهزة مواكبة التطورات الإعلامية الدولية بما يتفق وأهداف مجلس التعاون.

#### اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة:

اطلع المجلس الأعلى على اتفاقية إنشاء اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة الموقعة في مدينة الدوحة بتاريخ ١٧ شعبان ١٤١٩ هـ الموافق ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ورحب المجلس الأعلى بهذه الاتفاقية لما فيها من خير ومصلحة للبلدين والشعبين الشقيقين، وباعتبارها خطوة مباركة وهامة تدعم وتعزز مسيرة مجلس التعاون وتنسجم مع الأهداف السامية لدول المجلس.

#### الشؤون السياسية:

##### تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت:

بحث المجلس الأعلى تطور مستجدات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت. ولاحظ الأزمات المتوالية التي تفتعلها الحكومة العراقية مع الأمم المتحدة، وما يسببه ذلك من توتر وتهديد للأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه لانضاج الأزمة الأخيرة بين العراق والأمم المتحدة، بعدول الحكومة العراقية عن قراراتها المؤرخين ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بوقف التعاون مع اللجنة الخاصة "أونسكوم" والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستئناف التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة وفق الآليات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ومذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٨، وبما يؤدي إلى تجنيب الشعب العراقي الشقيق والمنطقة المزيد من المخاطر ويسهم في تعزيز دعائم الأمن

والاستقرار. وأكد المجلس دعمه لجهود اللجنة الخاصة المكلفة دولياً، بنزع كافة أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وشدد المجلس الأعلى على ضرورة التزام الحكومة العراقية، التزاماً دقيقاً وأميناً، بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن دون شروط أو استثناء، وخاصة ما يتعلق منها بإزالة كافة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية، والامتنثال للقرار (٩٤٩) القاضي بالامتناع عن القيام بأي عمل عدواني أو استفزازي لدولة الكويت والدول المجاورة، وبما يساهم في تخفيف العقوبات المطبقة على العراق، ورفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق التي تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عنها والتي تتألم دول المجلس لها ومن أجلها رحبت بقرار النفط مقابل الغذاء لتوفير الاحتياجات الغذائية والدوائية لأبناء الشعب العراقي الشقيق، ورحبت بقرار مجلس الأمن ١٢١٠ الخاص بتجديد اتفاق النفط مقابل الغذاء، كما رحبت وترحب بكل مبادرة تخفف من تلك المعاناة.

وجدد المجلس الأعلى، ما سبق أن أوضحه في دورته السابقة، وعبرت عنه البيانات اللاحقة، بأنه يتحتم على العراق الاعتراف الصريح والواضح بأن غزو دولة الكويت واحتلالها هو خرق للمواثيق والشرعية العربية والدولية، وانتهاك لميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع العربي المشترك، وميثاق الأمم المتحدة. كما جدد دعوته للعراق اتخاذ الخطوات الضرورية والكفيلة بإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة، قولاً وعملاً، وبما يحقق الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة.

وفي هذا الإطار، أكد المجلس الأعلى مواقفه الثابتة بشأن الحفاظ على استقلال العراق ووحدته أراضيهِ وسلامته الإقليمية.



قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران:

(أ) قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

استعرض المجلس الأعلى مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ لاحظ استمرار الادعاءات الإيرانية، غير المقبولة، بشأن الجزر الثلاث واستمرار الإجراءات الإيرانية الرامية إلى تكريس الاحتلال، أكد المجلس الأعلى مجددا ضرورة استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات العديدة، الجادة والصادقة، الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودول مجلس التعاون، ودول إعلان دمشق، وجامعة الدول العربية، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى، الداعية إلى حل هذا النزاع سلميا، وبما يكسب التوجهات الإيجابية لحكومة الرئيس محمد خاتمي المصداقية الضرورية لبناء الثقة المتبادلة، وتطوير التعاون، والمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا الشأن، جدد المجلس الأعلى تأكيده سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ومطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير تركيبتها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات، وإزالة جميع المنشآت التي سبق إقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

(ب) العلاقات مع إيران:

أجرى المجلس الأعلى تقييما شاملا للعلاقات بين دول المجلس وإيران ولنتائج الاتصالات الثنائية بين دوله الأعضاء وإيران منذ القمة الماضية، في ضوء مواقف مجلس التعاون التي تركز على القناة بأهمية إقامة علاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على أسس ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ومراعاة المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعبر المجلس الأعلى عن قناعته بأن بناء الثقة يتحقق على أساس اتخاذ خطوات عملية لحل المشاكل القائمة بين الجانبين وفقا للقواعد والأعراف الدولية المستقرة لحل الخلافات بالطرق السلمية، وفي مقدمتها استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي هذا الصدد، رحب المجلس الأعلى بالجهود التي يبذلها معالي كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى إطار للمفاوضات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران لحل النزاع القائم بينهما، بشأن الجزر الثلاث، ودعا المجلس الأعلى الأمين العام للأمم المتحدة إلى الاستمرار في جهوده ورعاية المفاوضات.

كما دعا المجلس الأعلى الحكومة الإيرانية إلى الاستجابة الجادة لجهود معالي الأمين العام للأمم المتحدة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

- مسيرة السلام في الشرق الأوسط:

تدارس المجلس الأعلى مستجدات مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وعبر عن ترحيبه باتفاق "واي بلانتيشن" الذي أبرم بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والذي يمثل خطوة إيجابية هامة يجب أن تتبعه خطوات نحو تحقيق كامل الاتفاقات التي أبرمت بين الأطراف المعنية وبما يحفظ الحقوق العربية كاملة ويُرسخ الأمن والاستقرار والسلام الشامل والدائم لمصلحة جميع شعوب المنطقة. كما عبر عن تقديره لفخامة الرئيس كلينتون، لما بذله من جهود كبيرة لتحقيق توصل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى ذلك الاتفاق. وفي هذا السياق، يطالب المجلس الأعلى أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية باستكمال تنفيذ هذا الاتفاق بشكل دقيق وأمين دون مماثلة أو تسويق.

وأكد المجلس الأعلى أن السلام المنشود لن يتحقق إلا بإعادة الحقوق العربية المشروعة إلى أصحابها، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، ومرتكزات مؤتمر مدريد ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، ٤٢٦. كما أكد مجددا أن السلام لن يكون عادلا ودائما وشاملا دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وبضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية إلى خط الحدود القائم في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي وفقا للقرارين ٤٢٥ و ٤٢٦، دون شرط أو قيد، وأن تظل الأمم المتحدة معنية بذلك.

وعبر المجلس الأعلى عن رفضه المطلق وإدانتته للسياسة الاستيطانية التي تمارسها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ولقرار الحكومة الإسرائيلية بتوسيع الحدود الجغرافية لمدينة القدس الشريف وتغيير تركيبها الديمغرافية باعتبارها انتهاكا لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وأكد تمسكه بقرارات الشرعية الدولية القاضية بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، مطالبا بوقف هذه الأنشطة وامتناع إسرائيل عن كل ما من شأنه التأثير سلبا على مفاوضات الوضع النهائي مع الجانب الفلسطيني.

وإذ يُقدر المجلس الأعلى جهود الإدارة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، لدعم ومؤازرة إعادة مسيرة السلام إلى مسارها الصحيح، ليدعو هذه الدول إلى مواصلة تكثيف دورها الفاعل لحمل إسرائيل على التقيد بتعهداتها وتطبيق التزاماتها وعلى ضرورة استئناف المفاوضات على المسار السوري من حيث توقفت وكذلك على المسار اللبناني تحقيقا للسلام والأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها.

- نزع أسلحة الدمار الشامل:

جدد المجلس الأعلى مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وأكد المجلس مجددا ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- قضية لوكربي:

تابع المجلس الأعلى تطورات أزمة لوكربي واستجابة الأطراف المعنية للمبادرات الدبلوماسية المطروحة لحل هذه القضية، وعبر عن أمله في أن تؤدي الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد كوفي عنان إلى الجماهيرية الليبية لحل هذه القضية.

- ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب:

جدد المجلس الأعلى نبذه، بشكل قاطع، لجميع مظاهر التطرف والعنف والإرهاب بمختلف أشكالها وصورها، وأيا كان مصدرها ومكانها، ودوافعها ومنطلقاتها، وما تمثله من أخطار، وتهديد لأمن وسلامة واستقرار الدول ومواطنيها والمقيمين فيها. وأكد المجلس عزم دوله على التصدي لهذه الظاهرة ومواجهتها من خلال تكثيف الاتصالات والتنسيق والتعاون الأمني، داعيا، في الوقت ذاته جميع الدول وخاصة تلك التي تربطها بدول المجلس علاقات صداقة ومصالح مشتركة إلى عدم إيواء العناصر والجماعات الإرهابية والمتطرفة، أو منحها حق اللجوء السياسي، وعدم تمكينها من استغلال أراضي وقوانين هذه الدول لممارسة أنشطتها وأعمالها الإرهابية والتخريبية، وترويع الأبرياء الآمنين. وجدد المجلس الأعلى دعوته إلى عقد اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب، مؤكدا قناعته بأن السبيل الوحيد والأمثل لمكافحة الإرهاب هو من خلال عمل دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة، يكفل القضاء على هذه الظاهرة الدولية وما ينتج عنها من ضحايا بشرية وخسائر مادية. وأشاد المجلس الأعلى، في هذا الصدد، بإبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في إطار جامعة الدول العربية في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

- التجديد لمعالي الأمين العام:

عبر المجلس الأعلى عن تقديره للجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام وإسهامه الفعال في تعزيز مسيرة المجلس، وقرر تجديد تعيين معالي الشيخ جميل بن إبراهيم الحجيلان أمينا عاما لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من أول نيسان/أبريل ١٩٩٩، متمنيا لمعاليه التوفيق والنجاح في مهامه خلال الفترة القادمة.

- ترشيح معالي الدكتور غازي بن عبد الرحمن القصيبي لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو":

كما رحب المجلس الأعلى بترشيح معالي الدكتور غازي بن عبد الرحمن القصيبي سفير المملكة العربية السعودية الحالي لدى المملكة المتحدة لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" الذي ستجرى الانتخابات لاختياره بمقر المنظمة أثناء الدورة (١٥٧) للمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وعبر عن ترحيبه وارتياحه لتزكية الدول العربية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف الذي عُقد مؤخرا في طرابلس بالجماهيرية الليبية لهذا الترشيح، واعتبار معالي الدكتور غازي بن عبد الرحمن القصيبي مرشحا عن الدول العربية، وأعرب عن أمله في أن تقوم جميع الدول الصديقة في مختلف أنحاء العالم بمساندة ودعم هذا الترشيح.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ولحكومة وشعب دولة الإمارات لحسن الاستقبال والحنو وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، مشيدا بالترتيبات التي أعدت لاستضافة هذا الاجتماع.

ونوه قادة دول المجلس بالدور الكبير الذي أولاه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لإدارة الاجتماعات مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى قرارات ونتائج هامة سعيًا لتحقيق تطلعات شعوب دول المجلس.

ويتقدم المجلس الأعلى بتهانيه وتمنياته لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وشعبها بمناسبة العيد الوطني المجيد السابع والعشرين متمنين لدولة الإمارات العربية المتحدة دوام التقدم والازدهار.

وأعرب قادة دول المجلس عن سرورهم لنيل صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان الجائزة الدولية للسلام، مغتنمين الفرصة للتعبير مجددا عن تهانيمهم الخالصة لجلالته، نظرا لما تمثله هذه الجائزة من تقدير عالمي قيم لسياسة جلالته الحكيمة واعترافا بدوره في خدمة ودعم قضايا السلام الإقليمي والدولي.

وأشاد المجلس الأعلى بالجهود الصادقة والمخلصة التي بذلها صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت أثناء رئاسة سموه للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى، وما أبداه سموه من حكمة واقتدار في إدارة ومتابعة المسيرة المباركة.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في دورته العشرين، إن شاء الله، في المملكة العربية السعودية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية.

صدر في أبو ظبي  
٢٠ شعبان ١٤١٩هـ  
الموافق ٩ كانون الأول/  
ديسمبر ١٩٩٨

### المرفق الثالث

#### إعلان أبو ظبي الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢٠ شعبان ١٤١٩هـ الموافق ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨  
أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

- بهدي من ديننا الحنيف وشريعتنا السمحاء وانطلاقاً من أهداف وغايات ميثاق جامعة الدول العربية والنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛
- وإيماناً بالمصير المشترك للأمة العربية وبالترايط الذي لا ينفصم بين الشعوب العربية؛
- وإيماناً كذلك بأن السبيل إلى تحقيق مستقبل أفضل للأمة العربية إنما يكمن في التمسك القوي بالأهداف والمبادئ التي كرستها الميثاق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة بغية تحاشي سلبيات الماضي التي أدت إلى حالة التمزق والتفكك؛
- وإدراكاً بأن حماية المقومات العربية والحفاظ على المصالح الحيوية للأمة العربية ومواجهة تحديات المستقبل لا يتحقق إلا في ظل تضامن عربي فعال مبني على أسس الشرعية العربية والعقيدة الإسلامية؛
- واقتناعاً بالتلازم الوثيق بين المصالح الوطنية والمصلحة القومية العربية؛ والترايط الموضوعي بين الأمن الوطني للدول العربية وبين الأمن القومي للأمة العربية؛
- وترسيخاً لمبادئ وقواعد العمل العربي المشترك القائم على الإخلاص في النيات والالتزام بالشرعية والسيادة الوطنية والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها والأخذ بالوسائل السلمية في حل الخلافات، وترسيخ الاعتماد المشترك والمتبادل بين الدول العربية؛
- واستخلاصاً للدروس التي أصبحت تطرحها بقوة طبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية، والتحويلات الجارية في العلاقات الدولية؛

- وإدراكا لضرورة تهيئة العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات الناجمة عن تأثير المتغيرات الدولية على المنطقة العربية مع إزالة سلبات الماضي؛

فإن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد في دورته التاسعة عشرة في مدينة أبو ظبي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد بحث الأوضاع العربية الراهنة بروح من المسؤولية العالية والحرص العميق على تحقيق مستقبل أفضل لشعوب الأمة العربية، يُعلن عن تصميمه على:

- أولاً: العمل على تعزيز العلاقات العربية وفق المبادئ والقواعد والمواثيق العربية والإسلامية والدولية المستقرة وبما يُمْكِن أمتنا العربية من إعادة بناء التضامن العربي.

- ثانياً: بذل الجهد المتواصل لإعادة بناء العلاقات العربية على أساس متين من الأمن والاطمئنان والثقة.

- ثالثاً: العمل على بناء التضامن العربي الفعال على أرضية صلبة من التمسك بمبادئ وقواعد العمل العربي المشترك.

- رابعاً: تطوير العمل العربي المشترك بهدف تحقيق طموحات الدول العربية في التنمية والبناء وفي الأمن والاستقرار، وتهيئة المنطقة العربية لمواجهة متطلبات المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، وتأمين مقومات الارتقاء بالمستويات المادية والمعنوية والروحية في حياة شعوب الأمة العربية.

صدر في أبو ظبي  
٢٠ شعبان ١٤١٩ هـ  
الموافق ٩ كانون الأول/  
ديسمبر ١٩٩٨

— — — — —